

فصل

قد يتوهم من إطلاق المؤلف القولين من غير تشهير لأحدهما⁽⁸²⁹⁾ أنها مستويان في القوة أو الضعف، وأن المشهور فيهما⁽⁸³⁰⁾ غير موجود، وليس كذلك، بل جرت عادته في كثير من المسائل أنه يترك تعيين المشهور من القولين، وهو منصوص عليه في الأصول التي ينقل منها، كالجواهر⁽⁸³¹⁾ لابن شاس وابن بشير وغيرهما.

ولما كان مقصود المؤلف في كتابه جمع المسائل والأقوال كان النظر في ترجيحها وتعيين المشهور منها أمراً زائداً على ذلك، وقد نبه على ذلك ابن عبد السلام.

فصل

من قاعدته⁽⁸³²⁾ أنه يجمع بين مسألتين [فأكثر ويأتي في الجميع بقولين فيوهم ذلك أن الخلاف في تلك المسائل]⁽⁸³³⁾ للقائلين من أهل المذهب، وليس كذلك، كقوله في الشفعة⁽⁸³⁴⁾: «وفي الثمار والكتابة وإجارة الأرض للزرع قولان».

وأعلم أن بعض من أثبت الشفعة في الصورة الأولى لا يثبتها في الصورتين الباقيتين، وكذلك من أثبتها في الصورة الثالثة قد لا يثبتها في الأولى والثانية.

قال ابن عبد السلام: فتبين أن / المؤلف إنما يعتبر جمع⁽⁸³⁵⁾ الأقوال وحدها مع قطع النظر عن القائلين، [قال:]⁽⁸³⁶⁾ وهكذا يفعل جماعة من المتأخرين، وهو خلاف التحقيق.

(829) في (ت): لإحدهما.

(830) في (ت): منها.

(831) في الأصل: والجواهر، وهو تحريف.

(832) في (ح): من قاعدة المؤلف.

(833) ساقطة من الأصل.

(834) انظر جامع الأمهات ورقة 143 (أ).

(835) في (ح): جميع.

(836) ساقطة من (ت).